الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠٢٣/١/٢٤
الرقم ٨٠٤٨

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

نرفع لدولتكم نص الكتاب الموجه لدولة رئيس مجلس الوزراء حول موضوع الاجراءات المستعجلة المطلوبة لتأمين سلامة الأبنية المدرسية، آملين من دولتكم التفضل بإحالتها إلى المرجع الحكومي المختص.

وتفضلوا بقبول الإحترام والتقدير

بيروت في ٢٠٢٣/١/٢٣

رئيس اللجنة

النائب

فؤاد مخزومي

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الوزراء
الأستاذ نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: متابعة موضوع سلامة الأبنية المدرسية

المرجع: جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

وحيث أن اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه قد ناقشت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣ موضوع سلامة الأبنية المدرسية، وتبين من النقاش أن توزّع الصلاحيات وعدم توفر التمويل المطلوب قد ساهما في تفاقم أزمة الأبنية المدرسية المعرّضة للإنهيار لكونها غير مطابقة لشروط السلامة العامة من الناحية الإنشائية. كما تبين أن صلاحية ترميم المدارس كانت بعهدة وزارة الأشغال العامة والنقل حتى العام ٢٠٠١ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠١/١٦ الذي أعطى هذه الصلاحية لوازارة التربية، حيث كُلفت وحدة هندسية في الوزارة القيام بهذه المهمة وكانت المشاريع والأشغال يتم تنفيذها وتمويلها عبر مجلس الإنماء والإعمار إلى حين إلغاء هذه الوحدة في العام ٢٠١٤، ومن ثم جرى إعادة إحيائها في العام ٢٠١٩ ووصل عدد المهندسين فيها اليوم إلى ٧ مهندسين،

وحيث أنه بعد البحث والنقاش في الخطوات المطلوبة تبين أن الإسراع بتأمين شروط السلامة العامة في الأبنية المدرسية يستلزم تنسيقاً وجهداً من عدة وزارات، لذلك نتمنى على دولتكم التفضل بـ:

أولاً: الطلب من وزارات التربية والتعليم العالي والأشغال العامة والنقل ومجلس الإنماء والإعمار تشكيل فرق من المهندسين المختصين للكشف على المدارس الرسيمة والتأكد من توفر شروط السلامة فيها، وكذلك الطلب من البلديات واتحادات البلديات تقديم المساعدة للفرق الهندسية عبر تكليف مهندسين إنشائيين من البلديات واتحادات البلديات للعمل مع الفريق المذكور. على أن يتم المباشرة بالمدارس المحدّدة في الجدول المرفق وعددها حوالي ٧٠ مدرسة كونها تشكل أكثر الأبنية المدرسية عرضة للخطر (بحسب التقرير الذي أعدته وزارة التربية والتعليم العالي).

ثانياً: السعي من أجل الحصول على التمويل المطلوب من أجل تكليف شركات تدقيق فني للقيام بالكشف الدقيق على الأبنية المدرسية التي يتبين من الكشف الحسي الأولي أنها مُعرّضة للخطر. ومن ثم العمل على تأمين التمويل من الجهات المانحة لترميم المدارس المُعرّضة للخطر وغير المطابقة لموجبات السلامة العامة نظراً لكون الأولوية القصوى تتمثل بحماية حياة الطلاب والمعلمين في المدارس.

ثالثاً: الطلب من وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للتنظيم المدني تسريع آليات الحصول على تراخيص البناء بالنسبة للمدارس الرسمية وسائر الأبنية الهامة التابعة للدولة.

رابعاً: التشديد على الجهات المعنية في وزارة التربية لطلب الحصول على إفادة مهندس إنشائي مُصادق عليها من نقابة المهندسين عند تجديد عقود الإيجار.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

بيروت في ٢٠٢٣/١/٢٣

رئيس اللجنة

النائب

فؤاد مخزومي